المتغير ألقيمي في التخطيط الاستراتيجي الأمن الوطني العراقي أنموذجا (قراءة نظرية)

د. قحطان كاظم الخفاجي *

المقدمة:

عرفت الدول المتقدمة، باعتمادها التخطيط الاستراتيجي سبيلا لبرمجة سلوكها واتجاهاتها الداخلية والخارجية، لتحقيق أهدافا محددة، وقد أثبتت التجارب إن العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وحجم المنجز من الأهداف،هي علاقة طردية، وأن عملية التخطيط ذاتها ترتقي إلى حيث الحاجة الضرورية،كلما ارتقت أهمية ألأهداف، وكلما ارتقى المدرك الرسمي لمتطلبات الوجود الفاعل إقليميا و/أو دولية .

والأمن الوطني هو واحد من الأهداف المهمة، وإدراك مستلزماته من المهمة الأساس للدولة، لذا فهو غاية لا تتحقق دون تخطيط استراتيجي دقيق يعتمد الأساليب العلمية في مراحله المختلفة.

ونجاح التخطيط، كأي جهد علمي مستقبلي مبرمج يعتمد – جانب كبير منه – على فهم واقعي لمتطلباته، فضلا على إدراك علمي للمتغيرات المؤثرة فيه، ويعد المتغير ألقيمي واحد من المتغيرات المؤثرة بالتخطيط الاستراتيجي، ذاك لان التغير ألقيمي يؤثر بالمتصدين لعملية التخطيط، سواء في طبيعة إدراكه للأحداث أو تحديد الأهداف ، مرورا بمهمة إعداد التخطيط.

وبخصوص العراق الذي يمر منذ الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ بمرحلة حرجة يمكن وصفها – بصرف النظر عن تقيمنا للمرحلة– بأنها مرحلة تؤسس لحالة مستقبلية مختلفة عن سابقتها، ينشد القائمون خلالها أهدافا محددة، عليه فأن نجاح المرحلة الحالية، لتأسيس واقع مستقبلي في العراق يتطلب اعتماد التخطيط الاستراتيجي، وان يكون التخطيط قائم على توظيف ناجع للمتغيرات الأكثر فاعلية وتأثيرا.

(*) تدريسي في كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين.

ولان المتغير ألقيمي، هو الأبرز في ظل الخطابين السياسي والفكري السائدين في البيئتين الدولية والإقليمية، فالولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت من صراع فكري أبان الحرب الباردة إلى صراع فكري بديل، تسير هي الآن بهدى(نهاية التأريخ وصراع الحضارات) وهي منطلقات قيمية جديدة قديمة، وتسير أيضا بهدى الأسس الفكرية لمشاريعها في المنطقة، وكذلك هو الحال عند بعض الأطراف الإقليمية الفاعلة كإيران والكيان الصهيوني، فهما لا يخفيان ثوابتهما القيمية في سلوكهما وتفاعلاتهما الإقليمية، كل هذا يحتم على الجانب العراقي أن يدرك هذه الحقيقة، وان يولي البعد ألقيمي اهتماما حقيقا وهو يعتمد السبل اللازمة لتحقيق أمنه الوطني.

ومن هنا يجد الباحث نفسه معنيا بهذا الموضوع ، محاولا التحري عن صحة فرضية مفادها "ا ن البعد ألقيمي في التخطيط الاستراتيجي المعتمد حاليا يساهم في تامين الأمن الوطني العراقي " ولتحقيق صحة هذه الفرضية أو عدمها ، سيحاول الباحث التعرف أولا ، على المفاهيم ذات العلاقة في هذا البحث ثم التعرف على العلاقة السببية بين المتغير ألقيمي والتخطيط الاستراتيجي ، والتعرف على طبيعة البعد ألقيمي المعتمد رسميا في العراق منذ الاحتلال الأمريكي ، حتى يتوصل إلى مدى تأثير إحداهما على الأخرى وبالتحديد البعد ألقيمي في التخطيط الاستراتيجي للأمن الوطني العراقي.

أولا :– مدخل مفاهيمي:–

المفاهيم عموما مفاتيح المعرفة وهي الحجر الأساسي في بلورة الأرضية المشتركة للحوار والتفاهم لذا وجب توضيح ما نحتاجه من المفاهيم.

١–١:– الأمن الوطني: عموما الأمن من الأمان وعكسه الخوف[١]، والأمان هو الاطمئنان والسكينة، وغياب الخوف والقلق، والأمن الوطني غياب الخوف عما هو وطني، أو الحد من التهديدات المقلقة ويعرف الأمن الوطني بدلالتين، دالة الإجراءات، إذ يقول "أمين هويدي" الأمن الوطني هو "تلك الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية"، كما تعرفه موسوعة العلوم الاجتماعية بالدلالة ذاتها فتوصفه بأنه "قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية"[٢].

يعرف الأمن الوطني كذلك بدالة الحالة المتحققة، فهو الشعور بالأمن الكافي لضمان كيان الدولة وموجداتها البشرية والمادية والقيمية، وضمان مصالحة الوطنية، أي هو البيئة الملائمة لنشاطات مؤمنة متحققة نتيجة لجملة إجراءات معتمدة والأمن الوطني العراقي هو، الأمن بدلالتيه الإجرائية والشعورية لحماية كيان الدولة العراقية ومصالحها من التهديدات كافة.

١-٢: السياسة الأمنية: هي الرؤية العملية التي يمتلكها صانع القرار، أو أسلوب العمل المعتمد تسخيرا للقدرات وتفعيلا لشروط القوة الشاملة، وتحسبا للمخاطر المحدقة، وتأمينا للمصالح العليا للدولة، ووفقا لشروط البيئة الداخلية والخارجية ومحدداتهما، فضلا عن الإيديولوجية المعتمدة للدولة.

وتقوم السياسة الأمنية على نوعين من الثلاثيات المتكاملة، الثلاثية الأولى يمكن تسميتها بثلاثية الأركان التكوينية، وقوامها العقيدة الأمنية والقدرات الذاتية والأهداف المحددة، في حين الثلاثية الثانية، هي ثلاثية الأركان الإجرائية، وقوامها التخطيط والإجراءات السلوكية، ثم الإدارة.

١-٣ :- العقيدة الأمنية[٣]: وهي القناعة الفكرية الأساسية لطبيعة المهمة الأمنية، وهي المحرك الأساس في العلاقة بين الغاية الأساسية من الإجراءات الأمنية، وبين كل من طبيعة التخطيط، وماهية الإجراءات العملية المعتمدة، أي إن العقيدة هي المحرك لعملية التصور والتفكير الأمني والمتطلبات اللازم توفيرها. وعموما العقيدة الأمنية تحاكي العقيدة العسكرية، فكما الأخيرة نوعان بالغالب، عقيدة عسكرية دفاعية وأخرى هجومية، فالعقيدة الأمنية هي عقيدة حمائية احترازية وأخرى استخبارية اختراقية، تعتمد الأولى الإجراءات اللازمة لرفع الوعي الأمني الذاتي وزيادة الحصانة للمواطنين والمؤسسات والموجودات داخل الوطن، للتحصين ورفع الوعي الأمني الذاتي للحيلولة دون نجاح تحركات الخصوم.

أي إن الحماية من خلال تأمين الموجودات وتقليل الفجوات الأمنية أو الخلل الذي يمكن أن ينفذ من خلاله التهديد، وعقيدة استخبارية اختراقية، وهي تستند على ضرورة العمل على اختراق مدركات الخصم متلمس احتمالات إستراتيجية قبل اعتمادها، وذلك بقصد إفراغ عنصر المفاجأة عند العدو، أو زرع الإحباط عنده.

١-٤: التخطيط الاستراتيجي: هو عملية منظمة مستمرة تخضع لضوابط مقنعة تتم بوقت مبكر[٤]، وهو منهج علمي مبرمج مفترض يبنى على حقائق، ويرمي لتأمين السبل الأفضل لتحقيق الأهداف، أو هو مجموعة خطط مرسومة لأهداف معلومة، ويهدف التخطيط - إضافة لبرمجة السلوك – تأمين البيئة الملائمة والسبل الأمثل لتحقيق الأهداف.

١-٥: المتغيرات القيمية: هي ثوابت عقائدية فكرية موروثة أو موضوعة، تتحكم في إدراك صانع القرار أو القائمين على عملية التخطيط الاستراتيجي، أو هي، منظومة القيم السائدة التي تفرض وجودها وعلى صانع القرار ضرورة مراعاتها وعدم تجاوزها في سلوكه وفي أهداف أو غايات تخطيطه الاستراتيجي ، ولا تقتصر القيم عند الإبعاد الدينية بل تشمل أيضا الجوانب الأخرى كالقومية و الفئوية ، والقيم السلوكية الاجتماعية، وحتى الأفكار الموضوعة التي تأصلت مع الوقت ترتقي مكانتها لتلزم المؤمنين بها.

وتتحكم المتغيرات القيمية بصانع القرار من ناحيتين، هما، ناحية التفكير أو الأسس الفكرية، وهو ما يمكن أن نطلق عليه القواعد أو المنطلقات الفكرية ، والناحية الأخرى هي، ناحية التأثير الفكري للنتائج، أي الغاية الفكرية للتخطيط، أو السلوك المعتمد، وبذلك فأن المتغيرات الفكرية تتحكم بصانع القرار ابتداء من عملية التفكير الاستراتيجي، مرورا بعملية التخطيط ذاتها، وصولا للنتائج المرجوة، وهي بكل المراحل الثلاثة تشكل لصانع القرار مثابة انطلاق ودالة رقابية ووسيلة تقييم .

ثانيا: الثوابت القيمية والقيم المستجدة .

٢-١: الثوابت القيمية: وهي مجموعة العقائد والقناعات الثابتة لدى المجتمع، والتي يعد الحرص عليه حرصا على قيم الوجود المميز والحضور السليم، وهي الدالة المعنوية للمجتمع ، والضابط السلوكي له ، دالة لأنها تدل على نمط حياتي ، وتعامل بيني ، وقواعد سلوكية ملحوظة ، تكوّن مصدرا موثوقا للآخرين يتم بموجبه تحديد طبيعة التعامل مع المجتمع المراد التعامل معه ، وكذلك تكوّن الثوابت القيمية ما يسمى بالضوابط السلوكية للمجتمع ، باعتبار إن قناعة الشعب بأهمية هذه القيم هي قناعة مبدئية راسخة، وأي خروج عنها هو خروج عن الذات ، ومن هنا تكون الثوابت القيمية محدد لسلوك الفرد والمجتمع ، وسبيل إدراك

الآخرين عن جدوى التعامل معهم وفق نوعية العلاقة بين ما يجب العمل به ، وما يجب الحفاظ عليه من ثوابت قيمية ، وعموما يمكن إرجاع مصدر هذه القيم عموما هو :-

٢-١-١:- القيم الإلهية : وهي تلك التي فرضها الله سبحانه وتعالى على عباده ، والالتزام بها يعني بالضرورة التزام بطاعة الله تعالى ، والعكس بالعكس.

٢-١-٢ :- قيم الموروث التراكمي : وهي مجموعة قناعات قيمية أخلاقية وقواعد سلوكية ، توارثها المجتمع والتزم بها طوعا أو حياء ، دون أن يكون لها بالضرورة تحديدا واضحا لمصادرها .

٢-١-٣ :- القيم الايجابية للنفس البشرية * : وهي مجموعة قيم الخير الفطرية التي أنبتها الله تعالى في نفس الإنسان ، إذ يؤكد القرآن الكريم ، قوله تعالى"وألهمها فجورها وتقواها" فقيم التقوى لاسيما التي تخص المعاملات تكون حينها دالة ورقيب على سلوك الفرد والمجتمع وتكون غايته أيضا أذا ما استحضرت فعلا .

٢-٢ :- القيم المستجدة : المستجد هو الشيء المستحدث لذاته ، أو في الأشياء ، أو هو الجديد المستحدث ، وإذا كان كل مستحدث جديد ،فليس كل جديد مرغوب ، والقيم المستجدة ،هي مجموعة القيم الخلقية والقواعد السلوكية التي تستجد لسبب ذاتي أو خارجي والتي قد تحاكي القيم الثابتة أو لا تحاكي، وقد تحظى بالقبول أو الرفض ، وقد تكون سلبية التماثل مع القيم الثابتة ، أو ايجابية، و يحدد الفارق بين ايجابيتها أو سلبيتها معايير محددة أهمها :

٢-٢-١:- العلاقة بين المستجد والثابت من القيم : وتحدد العلاقة أما بكونها تكميلية أو توسعية أو تجديد لآلية معتمدة أو غاية تصب في تحسين قبول الغاية الأساسية أو تطويرها ، لتواكب حالة تغيير ايجابي حاصلة فعلا.

٢-٢-٢ :- ماهية جهة التجديد : التجديد والمستجد – سواء أكان سلبيا أو ايجابيا – لا يظهر لذاته لاسيما في القيم الثابتة ، ولكنه يتبلور أما لورود محفزات باتجاه ما تجعل التجديد نوع من الاستجابة أو ضرورة تحسينية ، أوانه يتبلور لرغبة جهات معينة باستحداث المستجد من القيم ، وفي الحالتين فان الوقوف على ماهية الجهات الداعية للمستجد من حيث (تكوينها ، علاقاتها بالقيم الثابتة ، غايتها الحقيقة) ضرورة لتحديد جانب مهم من

ماهية القيم المستجدة ، والعلاقة هنا تكون طردية بين الإدراك الايجابي لجهة التجديد مع الاستجابة المتوقعة ، وتكون عكسية مع الإدراك السلبي .

٢-٢-٣ :- طبيعة النتائج المترتبة : رغم حقيقة التغيير وأهميته ، إلا أن من الطبيعي أن يجابه التغيير بكوا بح أو محددات حتى لو كانت غاية التجديد ايجابية بالمطلق ، باعتبار إن النتائج من أي حالة تجديد تبقى في دائرة اللايقين حتى تثبت حقيقتها وتبدد الشكوك من حولها ، عليه فان النتائج المرتبة دليل على ايجابية الحالة المستجدة أو سلبيتها ، وهذه الايجابية يدركها المجتمع من خلال تعزيز الثوابت القيمية، أو رفدها بمستجدات ايجابية .

إن المعايير الثلاثة أعلاه ترتبط فيما بينها ترابطا عضويا وتكامليا ، إذ أي خلل في أي منها ينعكس على الإدراك السلبي للمستجد وعندها لا تزداد حالة التضادد والرفض فحسب، بل تأخذ مشروعية ويكون الرفض للمستجد حاجة تمليها الثوابت القيمية بدالة التزام المجتمع بها .

والى جانب المعايير المذكور أعلاه ، هناك ثلاثة متغيرات تساهم في بلورة طبيعة المستجد كيفية التعامل معه ، ومن هذه المتغيرات ما يأتي:

المتغير الأول : طبيعة الوعي العام للمجتمع والمستوى الحضاري . وترتبط طبيعة الوعي العام للمجتمع بعلاقة طردية مع المستجد الايجابي ، وعكسيا مع المستجد السلبي أو الوافد دون حجة مقبولة تبرره ، وطبيعة الوعي عموما وفاعلية ، يعتمدان على طبيعة إدراك المجتمع لقيميه ، فالإدراك الحضاري يبلور انتماء واعي ، وارتباط حي ، وهو إدراك يعزز القيم بسلوك يواكب التغيير بما يتماشى مع روح القيم .

والإدراك الماضوي ،ينتج ارتباط مشوه قوامه الانتماء الصوري والسلوك المتباين ، وهذا النوع من الارتباط ، يكون حبيس البعد الزمني للقيم ويبتعد عن مهام القيم التهذيبية للسلوك العملي ، وهذا النوع أيضا ، يحمل ازدواجية سلوكية تنعكس على دور القيم في المجتمع ، إذ يظهر التزام مفتعلا أكثر بالقيم إلى جانب تنصل معلل أحيانا ، وذلك حسب رغبة جهات محددة بالمجتمع تملك هامشا (دينيا ، اجتماعيا ، فكريا) متعلق بالقيم .

المتغير الثاني : ماضي جهات التجديد . وهو ما يتعلق بحقيقة علاقة جهة التجديد بالثوابت القيمية ، من ناحية وطبيعة انتماءاتهم الحياتية الأخرى، من ناحية ثانية ، باعتبار أن

تقييم الماضي يدلل على واقع الحال واحتمالات المستقبل ،وبالتالي تقييم الفائدة المرجوة من التجديد .

المتغير الثالث : وقت التجديد" المستجد" والحاجة له. الوقت المناسب عادة مرتبط بالحاجة ، وكلاهما ،أي الوقت والحاجة ، مؤشران على تفسير المستجد ودرجة الرضا ، والعلاقة بينهما علاقة طردية بحالة إدراك المجتمع لحاجة التجديد بتوقيتها الملائم ، وعلاقة عكسية بحالة عدم قناعة المجتمع بحاجة التجديد أو عدم ملائمة الوقت له .

ثالثا :– في العلاقة السببية بين المتغير ألقيمي والتخطيط الاستراتيجي .

العلاقة بين المتغيرات لا تقف عند شكل واحد بل تتعدد ، فمنها علاقة تكاملية أي أن بعضها يكمل البعض، والفعلية تصبح اكبر بضوء التكامل وكما يقول كارل دويتش " هي علاقة بين وحدات بينها اعتماد متبادل وتنتج معا خواصا تفتقر إليها في حالة وجودها منفصلة "[٥]، وهذا النوع من العلاقة رغم ميزته وفاعليته في دلالات التعاون بشكل عام .

إلا إن الباحث يرى هذا النوع من العلاقة ليس حاسما في مجال بحثنا لدرجة يمكن القول إن فاعلية المتغيرات لوحدها يمكن أن تغيب بغياب خاصية التكامل ،أو يمكن أن نصل لقناعة بأن لا جدوى إذا ما عملت المتغيرات منفردة لذاتها ومن دون تكامل ، وذلك لان معتقد قيمي واحد ممكن أن تتبلور حوله قناعة ما لآلية محددة ويمكن أن تكفي للمعتقدين بها بجدوى العمل .

وهناك علاقة أخرى هي علاقة تفاعلية " وهي نوع من التعاون الايجابي لا يقوم على تكملة الفاعلية بل بالمساعدة فيها " وهذا النوع من العلاقة هو أدنى من العلاقة التكاملية ، من حيث الضرورة اللازمة لها أو من حيث درجة التأثير ، والعلاقة التعاونية قد لا تشترط التماثل في جنس المتعاونين كما هو الحال بالتكامل .

وهناك نوع آخر من العلاقة هي العلاقة السببية ، وهي العلاقة التي يكون وجودها سببا لتحقيق النتائج المرجوة أو توفر غاياتها ، وان غيابها يعني غياب النتائج وغاياتها ،أي إن وجود متغير ما ، هو سبب لفاعلية متغير آخر ، والعلاقة أذا ما تحققت بينهما فأن النتائج ستأتي بصورة أكمل والنتائج أفضل، وإذا غابت فلا تتحقق النتائج المرجوة.

وهذا النوع من العلاقة ذو معيار نسبي في العموم ، وهذه النسبية متأتية من تفاعل منطلقات ثلاثة ، هي طبيعة الاهتمام بالعلاقة ، ونوع التفكير بتجسيدها ، والنتائج المرجوة لها .

ومن الجدير بالتركيز هنا . هو إن العلاقة السببية بين المنطلقات الثلاثة موجودة في حالتي الترابط الايجابي بينهما أو السلبي بمعنى العلاقة السببية موجودة إذا كان الترابط قائم أو مغيب ، وهي علاقة نسبية علاوة على كونها سببية ، والنسبية متأتية من طبيعة العلاقة المفترضة بين النتائج المطلوبة والغاية منها ، وإذا كانت الغاية تقليل العلاقة بين المتغيرات فأن السببية تتراجع بتراجع غاية المعنيين عنها وليس بسبب طبيعة العلاقة ذاتها .

وبمعنى أدق ، إن المعنيين إذا ما سعوا لتقليل العلاقة السببية أو اختفائها ، أو لاستبدالها بدلالات أخرى أو معاني خاصة بهم ولغاية يريدونها دون غيرها ، فأن العلاقة السببية تتراجع ، والعكس صحيح ، فإذا عمد المعنيون إلى العلاقة السببية بدوافع التوافق الذاتي مع غايات المجتمع ، فأن العلاقة تتوسع وتظهر بدلالات متعددة ، عليه فان تطوير العلاقة النسبية تتأتى نتيجة لمدركات المعنيين بالتفكير أو التخطيط أكثر من كونها نتيجة لواقع العلاقة بين المنطلقات الثلاثة وإظهارها .

والعلاقة السببية التي اشرنا إليها ، تتحقق أيضا في حالتين ، أولاهما ، الحالة التي تتأسس على طبيعة مدرك القائمين على التخطيط ، وثانيهما، على أساس واقع العلاقة بين المنطلقات .

وفي الحالتين يمكن تلمس العلاقة السببية، ففي الحالة الأولى يكون ضعف العلاقة المتأتية من طبيعة المدرك للمعنيين موجود وهو الذي يتحكم في تحديد العلاقة السببية والتأثير النسبي ، سواء في فاعلية العلاقة بينهما ، أو تراجعها، أو بالاعتماد على حالة العلاقة السببية بينهما ، أو التركيز على متغير دون سواه.

وفي الحالة الثانية ، فأن العلاقة السببية موجودة في أصل العلاقة ، وهي التي تتجسد بفاعلية أكثر بحالة إذكاء العلاقة السببية، كما تتجسد أيضا، في حالة تمرير قناعة قاصرة ، تقوم على جدوى مفترضة من فاعلية منفردة لإحدى المتغيرات ، وذلك بقصد تحييد جماعة معينة ترتبط بالمتغيرات المبعدة ، وبهذه الحالة تكون العلاقة سببية قائمة من خلال نجاح فاعلية تفرد المتغير.

عموما ، فأن تأثير المتغيرات ليس نوعا واحد ولا مستوى واحد ، هناك متغيرات تمتلك تأثيرا كبيرا على الإجراءات أو الأحداث ، وهناك اقل تأثيرا يمكن وصفها بمتغيرات ذات تأثيرات ثانوية وأخرى هامشية ، وجميع هذه الأنواع أو المستويات تفرض ذاتها بشكل أو بأخر ، وقد لا يملك المعنيون هامشا كبيرا لتجاهلها ، بيد إن الحد الفاصل بين التأثير الفاعل وعدمه ، أو التأثير العالي والتأثير الهامشي ، هو حجم العلاقة السببية بين المتغير ألقيمي والتخطيط الاستراتيجي ، وتأتي العلاقة السببية من خلال ما يلي :

٣–١: العلاقة السببية المتأتية من أبعاد المتغير ألقيمي .

وهي العلاقة المتأتية من التأثير المتبادل لأبعاد المختلفة للمتغير ألقيمي ، ويركز في الغالب على بعدين للمتغير ألقيمي في التخطيط الاستراتيجي ، يؤثران على القائمين بعملية التخطيط الاستراتيجي ، **أولهما** ،المنطلقات القيمية للتخطيط الاستراتيجي ، و هي الأسس القيمية للتخطيط ، أوهي الثوابت الفكرية التي تلزم صانع القرار باعتمادها ، وعلى صانع القرار أن يبتدئ بها ويسعى أليها ، لتأكيدها وتعزيزها ونشرها.

أما البعد الثاني ، فهو الوظيفة القيمية للتخطيط ، أي الأهداف القيمية المرجوة من التخطيط ، ومن السلوك الناجم عنه ، وبعبارة أكثر دقة ، هو البعد الذي يمكن تلمسه من خلال الإجابة عن سؤال محدد قوامه ، ما هي الغاية القيمية من التخطيط الاستراتيجي المعتمد ؟.

والعلاقة المتأتية من هذين البعدين، تأخذ في العموم شكلين متكاملين ، الشكل الأول، يتجسد من خلال علاقة كل بعد لذاته على صانع القرار فقد يكون المنطلق الفكري للتخطيط عامل توجيه لصانع القرار يلتزم به بقصد التعزيز ، وقد يكون محددا أو كابحا إذا ما عمد صانع القرار إلى تجديد أو تعديل أو تحول ما ، كما تلعب الوظيفة القيمية للتخطيط ولذاتها الأدوار نفسها التي تلعبها المتغيرات الأخرى ، فأما أن تكون الوظيفة القيمة داعما وموجها لصانع القرار، أو محددا له.

ومن الجدير بالذكر هنا ، أن العزل بين المنطلقات الفكرية والوظيفة المرجوة للتخطيط ، ليس أمرا طبيعيا بل هو غاية ما لدى صانع القرار ، غاية تمليها حاجات تصوراته المستقبلية ، وليس واقعا متفق علية ، أو ليس عزل متبلور في المدرك العام للمجتمع ، وهذا العزل قد

يكون ايجابيا لصانع القرار أو سلبيا ، وذلك حسب قدراته على تسويق فكرته ، وحسب مستوى الإدراك العام لمجتمعه، وبالتالي قد يكون هذا العزل سببا لنجاحه ، أو مجالا للأطراف المناوئة له بالتحرك لمعارضته .

أما الشكل الثاني فهو المتأتي من العلاقة المباشرة بين بعدي المتغير ألقيمي، فإذا كان بعدا التغيير يؤثران على صانع القرار من حيث طبيعة علاقة صانع القرار بهما ، فان طبيعة العلاقة المباشرة بين البعدين ونتائجهما تؤثر أيضا على صانع القرار والعلاقة السببية هنا تتبلور من خلال علاقة تكاملية ، إذ أي خلل في العلاقة بين البعدين ينعكس على الأمن الوطني جراء فشل المهام الأساسية لعملية التخطيط ذاتها، وتقاطع الثوابت الفكرية و الوظيفة المتحققة من التخطيط يعني الفشل الأكيد خصوصا أذا تعذر على صانع القرار تسويق الجديد من أفكاره ، او إذا ما عمل بعيدا عن ثوابت قيمية لم تزل تشكل أسسا فكرية ودالة على الوجود .

عليه يتوجب أن تكون الإبعاد القيمية حاضرة في ذهن صانع القرار والقائمين على التخطيط الاستراتيجي ، ويكمن تلمس العلاقة السببية في الشكل الثاني من العلاقة من خلال ما يلي:-

٣-١-١ : في حالة تجاهل الأسس الفكرية للتخطيط ، من قبل القائمون على التخطيط الاستراتيجي ، أو اعتمادهم أهداف قيميه ضيقة الانتماء ، مثل الطائفية أو الفئوية غير الجماهيري ، سيؤدي ذلك إلى هوة بين التخطيط والتنفيذ ، بل قد تتحول لعدم التوافق أو حتى التقاطع وذلك لفقدان الثقة اللازمة لغياب الشعور بوحدة الأهداف مما يفضي بالضرورة إلى فشل حتمي للتخطيط .

٣-١-٢ : في حالة عدم التوافق بين الأهداف القيمية للتخطيط ومنطلقات التخطيط الفكرية ، فهذا يعني -قبل كل شيء - غياب الفهم المشترك لحاجات المجتمع القيمية ، مما يؤدي إلى غياب المنهجية اللازمة للسلوك الداخلي والخارجي، وكلاهما يؤديان إلى فقدان الهوية والدالة الفكرية للسلوك ، فتضطرب فاعليته الدولة ضمن محيطها أو بيئتها ، الأمر الذي يؤدي إلى شيء من العبثية وفقدان المصداقية ، كما يقلل احتمال حصول السلوك

الخارجي على القبول والرضا الإقليميين ، وقد يذهب إلى ابعد من ذلك عندما يرهن القبول والرضا بتكيف التخطيط الاستراتيجي مع قيم أخرى إقليمية أو سواها.

٣-٢ : العلاقة السببية المتأتية من فاعلية التخطيط الاستراتيجي.

لان التخطيط الاستراتيجي ،وكما أسلفنا هو مجموعة خطط مرسومة لأهداف معلومة ، فأن جانب كبير من أسباب تحقيق الأهداف يعود للتخطيط، لذا دلت التجارب العملية ، إن التخطيط الأمثل والسديد، لا يوصل إلى نتائج أفضل وبكلف اقل فحسب ،بل يوصل لنتائج الأفضل حتى في ظل قدرات اقل، أي إن طبيعة القدرات هنا متغير تابع لفاعلية التخطيط ،عبير الكيفية التي تم بموجبها توظيف القدرات المتاحة ، في التخطيط المعتمد .

ومن هذه الحقيقة يمكن القول إن التخطيط لذاته متغير مهم في تحقيق الأهداف، وان نجاح التخطيط في إكمال مهمته هو دالة على فاعليته ،عليه فأن فاعلية التخطيط لذاتها ، هي فاعلية مضافة ذات تأثير مباشر على النتائج المتحققة سواء أكانت الفاعلية سلبية أم ايجابية ، باعتبار أن تقييم النتائج يعتمد على طبيعة إدراك المقيمين ، على الأمر الذي يمكن القول في ظلها، إن فاعلية التخطيط تنتج علاقة سببية بين القدرات والنتائج ، وهذه علاقة يمكن توضيحها بالمخطط التالي :-

""العلاقة السلبية لفعالية التخطيط الاستراتيجي""

ولان العلاقة السببية مرتبطة بالنتائج المتحققة ، أو لان فاعلية التخطيط مرتبطة بالنتائج ، فالعلاقة السببية ، ، لا تأخذ شكل واحد ولا تحسب في ظل شكل واحد ، بل تأخذ أشكال متعددة ، وتحسب بأشكال متعددة وذلك من خلال زاوية النظر لطبيعة النتائج المتحققة ، ومن حيث نوع تأثيرها على الثوابت القيمية، وعموما يمكن متابعة أشكال العلاقة من خلال طبيعة الفاعلية للتخطيط وعلاقتها بطبيعة النتائج المتحققة ووفق التالي :-

٣-٢-١: فاعلية التعزيز : من خلال ايجابية العلاقة السببية بين النتائج المتحققة والثوابت القيمية ، تتبلور فاعلية تعزيز التخطيط الاستراتيجي ، وهي أن تكون الغاية من التخطيط هي تعزيز الثوابت القيمية الموجودة والفاعلة في المجتمع ، ويمكن ملاحظة تلك الفاعلية عندما يتوسع نطاق فاعلية القيم ، أو يزداد حجم الاهتمام بها في المجتمع المعني بها أو مجتمعا أخرى تؤمن بها أو تستهويها تلك القيم، وكذلك يمكن أن يتلمس التعزيز بزيادة دلالات الالتزام العملي والمثل الأقرب الذي يمكن أن نسوقه لتوضيح دلالات فاعلية التعزيز ضمن بيئة الثوابت القيمية ومجتمعها ،أو خارجهما ، يمكن ملاحظة فاعلية التخطيط الاستراتيجي الأمريكي بعد التفرد الأمريكي من خلال تعزيز قيم النموذج الغربي وتسويقها عبر العولمة (الأمركة) ، والتعزيز- بغض النظر عن تعامل الآخرين معه – يلاحظ عبر دلالات التوسيع الأفقي لبيئة القيم الغربية ، مثل زيادة ثقافة الاستهلاك لدى الفرد ، وزيادة الخصخصة الاقتصادية ، وزيادة تأثيرات مؤسسات الاقتصاد العالمية الثلاثة على شؤون الاقتصاد الدولي.

ولان فاعلية التخطيط أساسا تعتمد على طبيعة مدركات القائمين على التخطيط وصانع القرار، وعلى التوافق المفترض مع المنفذين للتخطيط ، فأن جانب من الفاعلية يتوقف على توافق بين هاتين الجهتين ، والتوافق بدوره يتبلور في حالة توفر ثلاثة عناصر أساسية ، مترابطة فيما بينها ترابط عضوي وهي:-

٣-٢-١-١: القناعة : وهي توفر القناعة بمكانة الثوابت القيمية وأهميتها ، وبضرورة الالتزام بها، كجزء من إثبات الانتماء للجماعة (المجتمع) واثبات ذاته .

٣-٢-١-٢ : الحرص : القناعة لوحدها لا توفر متطلبات التوافق ، لأنها بحاجة دائمة للحرص الحقيقي على أهمية القيم ،والحرص يجسد القناعة عند الالتزام في الظروف غير الطبيعية ، باعتبار إن الظروف غير الطبيعية عادة ما تدفع باتجاه تقليل الاهتمام البعض أو التزامهم بالثوابت بحجج مختلفة ، كالرغبة لتجديد متأثر بمتغيرات خارجية او بحجة عدم التصادم مع قيم الآخرين ، أو ضرورة إعادة التكييف مع المتجدد من القيم أو غيرها،عليه الحرص على الثوابت القيمية في الظروف غير الطبيعية دالة أكيدة على الحرص ، ولا يعني الحرص هنا البقاء عند دائرة الجمود ، ولكن لن لا يكون التجديد لدوافع بعيدة عن الانتماء

الحقيقي ، أو يشكل تباين سلوكي مع الثوابت القيمية وهنا تكمن أهمية الحرص في تحقيق فاعلية التعزيز.

٣-٢-١-٣ : التجسيد الفعلي : القناعة مع الحرص يمنحان المعنيين بالتخطيط الاستراتيجي ، الحجر الأساس في سلوكهم التوافقي مع القيم ،ولكن هذا السلوك لا يتحول إلى حقيقة واقعة ، أو إلى حالة ملموسة ، إلا بعنصر التجسيد الفعلي ، وهو أن يتحول الحرص المبني على القناعة إلى حقيقة فعلية ملموسة ، وان يفضي التخطيط إلى تحقيق أهدافه فعلا سواء بنشر القيم أو الالتزام بها أو بتعزيزها .

ومن هذه العناصر الثلاثة ، ومن ضرورة توفرها مجتمعة وضرورة تكاملهما ، يكون التخطيط الاستراتيجي ذا فاعلية تعزيزيه للثوابت القيمية .

٣-٢-٢: فاعلية التغيير : التغيير بفتح الغين ، هو حالة التحسين أو التطور الايجابي في طبيعة حالة ما[٦] ، **أو** في أدائها، وينحصر معنى التغيير في الدلالات الايجابية لتطورات ذلك الموضوع أو تطبيقاته ، والتغير ، بضم الغين، هو حالة تجديد تتحمل دالة ايجابية أو سلبية ، والقول بأن تغيرا (بضم الغين) حصل في شيء ما، يعني احتمال تطوره الايجابي، أو تراجعه السلبي، ولا تبتعد القيم عن الاحتكام لهذه المفاهيم .

ولكننا سنركز هنا على الثوابت القيمية ضمن مفهوم التغيير (بفتح الغين).والتطور المفترض هنا سوف لن نحصره في التغيير الذي يحصل لحاجة ايجابية حقيقية متفق عليها ، فحسب، بل أيضا التغيير الذي تراه الجهات الأخرى ايجابيا حسب تصوراتها الذاتية، باعتبار إن الحالتين تغييرا ايجابي ،من منطلقات كل حالة ، فايجابيته بحالة الاتفاق العام هو أمرا طبيعيا لأنه حالة ايجابيا مدركة من الجميع حسب الحاجة ولا يوجد ضغوط أو تشويهات حوله ، وايجابيته في حالة الحاجة للتغيير نتيجة إرادة جماعة ما ،هو تطور ايجابي انطلاقا من تصوراتها الذاتية للجماعة ، وان موضعنا هنا لتقييم نجاح الجهات الراغبة للتغيير في تمرير المبررات** .

ويجمع معظم الباحثين بأن التغيير حالة طبيعية وظاهرة دائمة ما دامت الحياة ، واجمعوا أن كل شيء يتغير إلا التغيير[٧]، عليه فالقيم العقائدية لاسيما الوضعية ، تنال كغيرها نصيبا من التغيير أو التغير ، ولكن الحد الفاصل بين التغيير الطبيعي العملي والايجابي ، وبين غيره من التغير، يعتمد على أركان ثلاثة أساسية هي:-

٣-٢-٢-١ : القناعة العامة بضرورة التغيير : وهي شعور تتبلور من قناعة عامة نسبية ، ترى بأن التغيير حاجة يمليها تقصير في أداء الدور التوجيهي للقيم ، أو جفاء ذاتي من الأفراد لتلك للقيم ، أو محفزات موضوعية تجلت في المجتمع من سلوكيات وثوابت لقيم أخرى ، ولو إن حجم هذه القناعة أذا ما كان كبير يكون فعالا أكثر في إحداث التغيير إلا انه يمكن ظهور قناعة ضيقة الحجم قليلة العدد وتتطور وذلك بقدرتها على تجاوز حالات الرفض أو الكوابح المحلية ، فكيفية التسويق لفكرة التغيير وسلوكها تؤثر هي الأخرى في توسيع دائرة القناعة وتعميقها ، أو تقليصها. وهناك متغيرات تؤثر بحجم القناعة:

أولها : وقت التغيير : وهو إدراك الوقت الذي تظهر به دالة عدم فاعلية القيم في توعية المجتمع ،أو تراجع الالتزام بها مع فاعلية متصاعدة لقيم أخرى ، أو زيادة الإعجاب بها، وإدراك مثل هذا الوقت واستثماره يكون متغير مشجعا لإجراء التغيير ، وضياع وقت كهذا ضياع لفرصة سانحة للتغيير .

وثانيهما : طبيعة العلاقة بين القيم الأصيلة المعتمدة والقيم الواردة . أي من حيث حالتي التصارع أو التوافق بين القيم الثابتة والفاعلة ، وبين القيم الجديدة الوافدة ، وعموما طبيعة العلاقة هي علاقة عكسية بحالة وجود تصارع ، باعتبار ذلك دالة قاطعة بأن البديل ليس تجديدا وتطويرا بقدر ما هو تغير نتيجة لصراع القيم والثقافات أو الحضارات ، وبالتالي ،فالقناعة تتراجع عن ضرورة التغيير لصالح الثبات المبني على الرفض .

وثالثهما: طبيعة تجسيد القيم ذاتيا : وهي الكيفية التي يتعامل بها المجتمع عموما ،أو جماعات بعينها تتميز بترابط انتمائي وظيفي بالقيم ، أو وظيفي تكييفي (وهو حالة التوظيف ضمن تصورات ذاتية لجماعة ما تسوق نفسها كراعية للقيم ، وتكييف مفاهيم القيم مع وظيفتها المفترضة ذاتيا) ،وفي هذه الحالة تكون فاعلية التغيير ، باتجاهين ، **اتجاه سلبي** ، إذا كان التجسيد العملي للقيم (كارتباط ، وسلوك) تجسيدا واضح ويتسع للمجتمع عموما ، فيحدد من احتمالات التغيير، **واتجاه ايجابي** ، أي محفز إلى التغيير ، وهو الذي يتبلور من تراجع الالتزام المجتمعي الطوعي بالقيم ، ومن مساعي الجماعات الراغبة بالتغيير، والتي تعتمد الانتماء ألتوظيفي ألتكييفي ،فيتم الموائمة بين التراجع المجتمعي الطوعي ، وإرادة

الجماعات المعنية ، فيصار لإظهار الرغبة بالتغيير وتوظيفها بالاعتماد على طبيعة التراجع النسبي بالقيم (ارتباطا وسلوكا) .

٣-٢-٢-٢ : إدارة التغيير : إدارة التغيير في فقه الإدارة ، "هو النهج الإداري الذي يعنى برصد أسباب التغيير في بيئته وأدواته ومؤشراته ، بقصد السيطرة على مجريات عملية التغيير وتوجيهها"[٧] ، ولا تقتصر إدارة التخطيط على الجوانب التطبيقية أو العملياتية للإدارة بل تشمل أيضا التخطيط الإداري، وهو ما يسبق الجانب التطبيقي ، وذلك بقصد اكتمال الإدارة الناجحة التي تعتمد على التخطيط لإدارة علمية وعلى جوانبها العملية .

وتأتي أهمية إدارة التغيير ، من كونها المعنية الأولى في تجسيد الرغبة للتغيير ببرنامج عملي يؤمل منه خلاله الوصول للنتائج المرجوة ، عليه فأن إخفاقه يبدد احتمالات النجاح بل يأتي بنتائج عكسية تماما .

وتقوم آلية إدارة التخطيط للتغيير في هذا المجال على التوأمة بين الحجة المساقة لتبرير التغيير ، وبين القدرة على الإقناع ، مما يتيح حالة الرضا المطلوبة في المجتمع لمساعي التغيير ، ومن حالة الرضا تكون البيئة ملائمة أكثر للتغيير.

وتعتمد نجاح هذه التوأمة على القدرات الذهنية للمعنيين ، وعلى القدرة العملية الابتكارية لأنماط الإقناع ، سواء الفقهية أو الصورية أو الحياتية المعنوية منها أو المادية.

كما تتوقف التوأمة على طبيعة الإدراك العام للمجتمع ، وعلى فاعلية الجماعات الأخرى التي لا تتوافق مع التغيرات المرجوة ، ومدى تأثير هذه الجماعات في حالة الرضا التي تسعى لها الإدارة.

ويرى الباحث إن الخطوة الأهم في الإدارة الناجحة في هذا المجال ، هي إيجاد قناعة ولو بسيطة لقبول مقارنة بين الحالة المستقبلية المرجوة ، وبين الوضع القائم فعلا – لا يعني هنا إسقاط الرأي الآخر، ولكن مسالة قبول المقارنة هي دالة أولى على ظهور القناعة وبلورتها، لاسيما إذا أحسن إدارة المقارنة علما إن القاعدة العددية للمقارنة كلما كانت أوسع،كلما كانت احتمالات تحقيق القناعة أكثر، باعتبار إن القاعدة العددية تمنح التداول مجالات اكبر، مع ضمان تباين الأفكار والمستويات والأهداف، مما يسمح للإدارة، استثمار مسالك أكثر لتمرير القناعة المرجوة.

أما إذا كانت المساحة العددية أقل ، فأن ذلك يعني حصر المقارنة في نخب محددة ، وهذا يجعل حجج الإدارة تواجه بحجج مماثلة ، وربما أكثر نضجا ،وأكثر تأثيرا وإقناعا ، وبالتالي يضيق على الإدارة تمرير القناعة المطلوبة .

٣-٢-٢-٣ : دلالات الجدوى العملية : لان التغيير يجابه عادة بالرفض الفطري ، أو عدم القبول ، وصعوبات أخرى ، فأن دلالات الجدوى ، هي الركن الذي يعتمد عليه في سرعة تبديد المواقف السلبية من التغيير، باعتبار إن جدوى محددة كانت شاخصة خلف مجموعة القيم المعتمدة ، وهي التي تحول دون تغيير بحجج مختلفة ، ولعل مجهولية الجدوى واحدة منها ، وعليه فأن الجدوى اللاحقة يجب أن تتميز بسرعة التبلور وبدقة التأثير وبالحجة الواضحة حتى تجد فرصتها الإقناع والقبول العام، وصولا لحالة الرضا.

ومن الجدير بالذكر إن الجدوى لا تكن فاعلة ، إذا ما أكتفت بصورتها النظرية ،دون دلالاتها العملية ، لذا وجب على المعنيين بالتخطيط الاستراتيجي أن يحرصوا على نوعين من دلالات الجدوى ، وهي:-

أولهما : دلالات الجدوى في التسويق : وهي التي تبدأ مع بدية المساعي للتغيير ، ويعتمد عليها المعنيون في إيجاد أرضية فكرية لدى المجتمع ، أرضية قوامها بان الجدوى من القيم الحالية بدأت تتراجع أمام احتمالات تغييرات مهمة في الثوابت القيمية ، وهنا يتم التركيز على حالات تراجع الانتماء الحقيقي للقيم، ، وحيوية القيم بدأت تتراجع أمام حيوية القيم الواردة ، أو المنافسة .

وفي الحالتين، يتم التأكيد على حال اللافائدة من الإبقاء على نمط التعامل والتعبير عن القيم، يزامنها مساعي لإيجاد رغبة مجتمعية بالتفكير في جدوى احتمالات التغيير ،فتتولد قناعة ابتدائية بجدوى التغيير، ولكي تتحقق هذه القناعة، يجب أن تكون دلالات التسويق واقعية وعملية ، وغير مقحمة .

وثانيهما: دلالات الجدوى في التطبيق: وهي الدلالات التي تواكب الإجراءات العملية أو التطبيقية للتغيير، وهي أكثر أهمية وحساسية من دلالات التسويق، أكثر أهمية باعتبار إن نجاحات التطبيق والشعور بالجدوى تحفز القائمين على التغيير وتطمأن الآخرين من سلامة الغايات، وحساسيتها تأتي من كونها لا تحظى بوقت كاف ،مقارنة بسابقتها، وان المقارنات

تتولى بسرعة وتفرض ذاتها ، لذا يجب أن تظهر دلالات الجدوى بسرعة ووضوح، واهم ما يجب بلورته من دلالات ،هو إدراك الذات وتحقيق الفاعلية ، وان يدركها الفرد والمجتمع بسهولة دون عناء ، أو حاجة للتوضيح .

٣-٢-٣: فاعلية الاستبدال : الاستبدال لغة ، هو إحلال شيء محل شيئا آخرا ، واصطلاحا وكما ترى المدرسة البنيوية "structuralism" هو ، "جعل شيء جديد محل شيء آخر قديم"[٨] ،أو إحلال شيء مكان شيء آخر وتفعيله يراد إبعاده وترك ثوابته، وصولا لإحداث تغييرا بالقيم والوظائف والأدوار وأنماط العلاقات السائدة بالمجتمع.

والاستبدال لا يتم لمجرد حدوث الاستبدال، بل أن تصاحبه فاعليته تظهر من خلال العلاقة بين المستبدل وقناعة المجتمع ، وبالفاعلية الناجعة يسهل قبول الاستبدال وبدونها يرفض ، وتبدأ فاعلية الاستبدال ، عندما تؤدي القيم المستبدلة تأثيرها بالمجتمع ، وتظهر دلالات استجابة المجتمع لها .

ولا يشترط بالاستبدال أن يكون الجديد أفضل من القديم ، وان جاء بهذه الحجة ، أو كان كذلك فعلا ، ولكن شرط تحقيق الاستبدال هو إتمام صيرورة جعل القيم الجديدة وتوجيهاتها ، محل القيم القديمة وتوجيهاتها ،وغالبا ما يكون المستبدل يختلف المستبدل عنه من حيث الشكل و/أو المضمون،، فمثلا ، استبدال القناعة الجاهلية بعبادة الله تعالى عبر الأصنام والأوثان ، بقناعة أخرى أسمى بمعانيها ودلالاتها لعبادة الله الواحد سبحانه وتعالى ، وهي الحقيقة الصحيحة للرسالة المحمدية المباركة ، أو استبدال قاعدة رصيد الذهب، بقاعدة تعويم العملة ، لتحديد قيمة العملات الرسمية للدول ، وأخيرا مساعي الإدارة الأمريكية لاستبدال نظم سياسية في عالم الجنوب بنماذج للديمقراطية "المستوردة"مفروضة .

والفرق بين الشكل الأول للاستبدال والشكليين الأخريين ،هو إن الاستبدال بالشكل الأول جاء كحقيقة سامية بدلالاته عقلية وروحية ، انعكست ايجابيا على الفرد والمجتمع ، في حين النموذجين الأخريين لم يرتقيا إلى دلالات الرغبة المتبادلة ، ولم ترتقيا في تطبيقاتهما إلى حيث الفائدة المتبادلة أو المتكافئة ، الأمر الذي جعل الاستبدال يختلف في النماذج المذكورة من حيث طبيعته وحقيقته ، وكيفيته التعامل معه ، وهذا يدلل على إن الاستبدال وان كان صورة لتغيير في حالة ما أو نمط معين ، إلا أن قبوله لا يقف عند وقت الاستبدال

،ولا عند مجرد حدوثه ، ولكن يتوقف عند ماهية الاستبدال ، ومدى الاستعداد الذاتي أو الذي يتم تهيئته، كما إن الاستبدال لا يتوقف عند لحظة عملية الاستبدال ذاتها ، بل يتعدى إلى المستقبل ، عليه فان الاستبدال تتحقق عندما يشعر المجتمع أو الفرد إن المستبدل لم يكن إرادة أحادية ، وان الفائدة المجتمعية والمتبادلة قد تحققت .

رابعا :– اشتراطات فاعلية المتغير ألقيمي :

كثيرة هي المتغيرات المؤثرة في عملية التخطيط، ولكن أولويات المتغيرات تتحدد بموجب معيارين، معيار ذاتي ،يتعلق بالمعنيين بالتخطيط الاستراتيجي ويتحدد وفق طبيعة مداركهم لمهمة التخطيط ووظيفتها، ومعيار موضوعي ،وهو الذي تحدده طبيعة المتغيرات الأخرى خارج ذاتية المعنيين .

ويتوقف مدى فاعلية المتغير ألقيمي وتأثير على عملية التخطيط وعلى الحجم المتوقع من التغيير على إمكانية المتغير لإثبات حضوره الفاعل في حسابات القائمين على التخطيط، وحتى يكون المتغير ألقيمي فاعلا بعملية التخطيط الاستراتيجي، يتطلب الاشتراطات التالية :

٤–١ : الوجود الطبيعي : ويعني وجود الثوابت القيمية وأهدافها بشكل طبيعي غير قسري ولا تكييفي ، وهذا الوجود يتطلب ثلاثة اشتراطات متداخلة فيما بينها ومتكاملة ، **أولها** ، الأصالة ، ودالتها وجود الثوابت القيمية وجودا أصيلا تبلورت عبر التأريخ ضمن بيئتها ، وليست قيم واردة أليها ولا مكيفة تكيفا مبررا أو تكيفا قسريا .

وثانيها ،استمرارية الحضور المؤثر ، فوجود القيم بصيغتها المجرد لا يكفي دون فاعلية واضحة لها ، او دون حضور لها في سلوكيات المجتمع، ودالة الحضور الفاعل هو ، التزام الفرد والمجتمع التزاما طوعيا وواضحا ، ولا يحتاج لمراقبة الآخرين .

وثالثهما ، البعد الوظيفي ، وقوامه أن تؤدي الثوابت القيمة لذاتها وظيفة مجتمعية يحتاجها المجتمع ، وظيفة لا يستغني عنها ، بل هي ذات دور انضباطي سلوكي عام للفرد والمجتمع على حد سواء، والبعد الوظيفي يتجاوز دالة الوجود الشكلي، إلى الالتزام الفعلي والطوعي .

إذن الوجود الطبيعي غير المفروض خارجيا أو شكليا ، وما يشكله من حضور دائم ومؤثر و ينتج عنه بعدا وظيفيا ، احد الاشتراطات الضرورية لفاعلية المتغير ألقيمي ، وتوافر الوجود الطبيعي له علاقة في مدى تأثير القيم في عملية الإدراك لصانع القرار أو القائمين على

التخطيط الاستراتيجي ، إذا كلما كان الوجود طبيعيا كلما كان التأثير اكبر والعكس صحيح ، وان أي عملية إقحام أو مناورة على طبيعية القيم لا تجد لها مساحة واسعة للقبول الداخلي مما يحدث النفور وعدم التوافق بين صانع القرار والمجتمع .

٤-٢ : التكامل مع الذات : وقوامه ، أن تتكامل معاني الثوابت القيمية مع دالة وجود أصحابها الذين يجسدوها ، أو أن تكون بعض دلالات الوجود الفاعل للمجتمع يعتمد على فاعلية القيم ذاتها ، فتتكامل أدائها الفعلي الحركي للقيم مع معانيها .

ويتوقف هذا النوع من التكامل ،على مدى مساهمة المجتمع في إيجاد قيمة وتمسكه بها ، أو في الحفاظ على توارثها من ماض يعتز به ، كما يتوقف أيضا على ضرورة أن تكون القيم السائدة ، داعما لقبول الآخرين للمجتمع ، أي أن تجسيد المجتمع لقيمه ، هو سببا لتفاعل الآخرين معهم ، وبالتالي تحصل عملية التكامل مع الذات بتكامل القيم ومجتمعها .

قد يذهب البعض إلى اعتماد قيم أخرى جديدة ، بدواعي تكامل مع ذات أعلى من الذات التي يجسدها المجتمع بمفرده ، كالذات الإنسانية عموما ،وبهذه الحالة يدفع هذا البعض إلى تصور مفترض قوامه ، إن القيم الجديدة هي دالة التكامل مع الذات الإنسانية وهي حالة تطور ايجابي في المجتمع و كونها انخراط في عالم أوسع ومجتمع اشمل ، ويعود على الجميع بفاعلية أعلى.

وقد يبدو هذا الطرح يترافق مع إخفاقات بعض التجارب في هذا الجانب أو ذاك ، إخفاقات جعل منها مبررا لتعميم أطروحات البعض ، ولعل إخفاقات التجارب القومية لاسيما في عالمنا العربي – بغض النظر عن أسبابها – هي واحد من هذه الحجج التي تساق للقفز فوق الثوابت العربية ، أو ثوابت المنطقة العربية ، إلى ثوابت أخرى غيبة عن المنطقة ودخيلة عليها ، كالشرق أوسطية بكل مسمياتها المطروحة، أو الشراكة المتوسطية ،أو العولمة "الأمركة" باعتبارها تصورا قيميا عالميا ، كما جاء بفكرة نهاية التاريخ التي تقوم على ضرورة اقتناع الآخرين إن نماذجهم الفكرية المختلفة قد تراجعت أمام النموذج الغربي اللبرالي ، وعلى الآخرين الأخذ بها لينجوا.

إن تصورات كهذه ورغم جاذبيتها الشكلية وتقنيات تسويقها، تواجه كوابح حقيقة مؤثره ، وان حاول أصحاب التصورات التعميم على ما تواجهه ، ومن هذه الكوابح هو إن

هذه القيم لا تتكامل مع الذات في المجتمعات المختلفة ، باعتبار إنها تسويق قسري لنموذج محدد لم يكن هو بالأساس متكاملة الأبعاد ولا عريق التكوين ، بل تصورات فكرية سياسية فرضتها قيم السوق وحاجة المتحكمين بها والمنتفعين منها.

خامسا :– مقتربات بالشأن العراقي .

بدأ ، الدراسات العلمية ، هي مساع حيادية علمية تتعامل بموضوعية من الوضع القائم من حيث أسباب وجوده والمتغيرات المؤثرة فيه ، وهي مساعي عقلانية لتلمس الحلول الناجعة لمعضلاته، أو السبل الأمثل للتعامل مع الواقع بواقعية وليس بوقوعية، أي فهم الواقع والتعامل معه للخروج بشيء يعزز الايجابي فيه ويتجاوز سلبياته، لا أن يستسلم للواقع وأحكامه، أو يرتكن لمتغيرات تسير الوضع لذاتها وترسم صوره المستقبلية، فالاستسلام للواقع هو الوقوعية[٩]، والتعامل الموضوعي مع الواقع والتدبر لشؤونه هو الواقعية.

والموضوعية هنا تتطلب أولا، وصف الوضع العراقي وصفا مجردا علميا – بغض النظر عن الرأي الشخصي– ثم وصف المنطقة والتعرف على التفاعلات القائمة فيها وآلياتها المعتمدة وعلى علاقة الدول الفاعلة دوليا أو إقليميا بما يجري بالمنطقة، حتى نتوصل إلى مقترح علميا يتوقع الباحث، إذا ما اعتمد، فالنجاح سيكون إلى جانب التخطيط الاستراتيجي العراق على مستوى العلاقة التكاملية السببية بين الأمن الوطني للعراق وعمليات التخطيط الاستراتيجي ضمن إطار فاعلية الأبعاد القيمية.

٥–١ : في طبيعة الجانب الفكري للوضع السياسي العراقي .

كما أسلفنا ، العراق منذ عام ٢٠٠٣ يمر بمرحلة جديدة ، تختلف عن سابقتها لاسيما من حيث الثوابت القيمية (المنطلقات النظرية) على الصعيدين الداخلي والخارجي ، وصولا إلى الأهداف المرجوة ، وهذا يتطلب تخطيط استراتيجي يأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات القيمية ، ولا يتوقف التخطيط على الجانب ألعملياتي الحرفي فقط ، فالجانب الحرفي هنا لوحدة لا يفي بالغرض ، لأنه سيجابه برفض قيمي حقيقي وفاعل ، يجعل التقاطع معه واجب مجتمعي وقيمي، يرتقي للتحدي بين

إثبات الذات والتغير السلبي للذات ، كما يجعل التوافق مع هذا النوع من التخطيط ،تشويها لطبيعة الفاعلية الإقليمية للعراق .

عليه لابد للعراق وهو يعد للتخطيط الاستراتيجي، أن يظهر الاهتمام العلمي اللازم للبعد ألقيمي، ليدلل على الخطوة الصحيحة باعتماد السبيل العلمي والواقعي لتحقيق الأهداف. ويتسم الوضع السياسي العراقي وفي جانبه الفكري ، بحقائق محدده أهمها :

٥-١-١: للانتماءات المذهبية والعرقية حضورا واسعا وتأثيرا فاعلا، في مكونات بالعملية السياسية الجارية بالعراق منذ الاحتلال الأمريكي ٢٠٠٣، وذلك ابتداء من كيفية تكوينها ومنطلقاتها الفكرية ، مرورا بالوسط المجتمعي الذي نشأت فيه و يعمل به، وصولا للأهداف ، وهذا الحضور يتعدى آليات العمل السياسي ، ليشمل طبيعة العلاقات البينية للمكونات السياسية .

٥-١-٢ : لواقع التكوينات المتعددة للشعب العراقي ، حضور في الدستور العراقي (الديباجة والمادة ٢٧)[١٠]، حضور تجاوز الدلالات التكوينية المجردة ، إلى حيث إذكاء التقسيمات الطائفية أو العرقية وتعزيز وجودهما ، وقد شملت هذا النوع من المعاني بعض المؤسسات الرسمية ، مثل (الوقف السني والوقف الشيعي) كما تم اعتماد مبدأ المحاصصة الطائفية في تقسيم المناصب، فرئيس الجمهورية من (مكون) ونائبيه من مكونين الآخرين ، وهكذا الحال لرئس الوزراء ونوابه ، والوزراء ونوابهم ، ونزولا فيما يخص المناصب الرفيعة .

٥-١-٣: عملية إدراك القوى السياسية العراقية لطبيعة التدخلات الإقليمية، محكومة في مواقف تمايزية ، وبعلاقة سببية بين طبيعة نشأت المكونات وبين عمقها الإقليمي الافتراضي ، هذا في وقت لا يحظى الإدراك الجمعي الوطني الاهتمام اللازم أو بحضور فاعل بقدر ما يحظى به الانتماء الضيق للمكونات .

٥-١-٤ : هامش تصريحات الكتل السياسية بالعمل الوطني هو هامش واسع لاسيما في دالته الإعلانية ،ولكن هامش توافق الرؤى بشأن ثوابت العمل المشترك وآلياته ضيق جدا إذا

لم يكن معدوما في حقيقتها ، الأمر الذي يجعل الجانب العملي متلكئ لدرجة لا يقوى على إنتاج موقفا موحدا وفاعلا ، بل يتعذر إنتاج موقفا توافقيا ذو أساس وطني عام.

٥-١-٥ : إن بلورة الجانب الفكري للقوى السياسية متباينة تبانا كبيرا حتى داخل الشريحة الاجتماعية الواحدة أو (المكون المذهبي) الواحد ، أو بالأحرى داخل ما يمكن أن نطلق عليه الوسط البيئي المجتمعي الذي يبلور هذه الأفكار ويجسدها ، ومرد هذا التباين يعود إلى إن الأبعاد الفكرية للقوى السياسية لا تتبلور وفق اشتراطات الأبعاد الفكرية للوسط البيئي لها حصرا ، بقدر ما هي تصورات فكرية ومدركات عملية لأشخاص محددين ، يمزجون بين الثوابت الفكرية للوسط ، وبين تصوراتهم الشخصية ، وتطلعاتهم الذاتية، ولعل تعدد المسميات السياسية داخل الوسط البيئي الواحد دالة واضحة على ذلك ، وإلا لماذا هذا التعدد – في وسط يفترض فيه التجانس – إذا كانت المنطلقات الفكرية واحدة والتصورات متطابقة؟ وهذا الوضع يجعل عملية التغيير المفترضة في العراق بعد ٢٠٠٣ ، تمر بجدليات ثلاث، مترابطة ترابطا عضويا ومتداخلة التأثير وهن : –

الجدلية الأولى : جدلية الرغبة بالتغيير مع غياب الرؤى الفكرية المشتركة.

وهي الجدلية التي تجعل عملية التخطيط للاستراتيجي للتغيير ، تعاني من وجود الرغبة بالتغيير مع غياب التوافق الفكري الحقيقي بين الجهات المعنية بالتغيير والراغبة فيه، في هذه الحالة تكون القناعة بضرورة التغيير غائبة أو بأحسن حالها غير متوافقة ، كما تكون الرؤى في محل تباين مع طبيعة تجسيد القيم ، وهي مسألة مهمة للغاية كما أسلفنا ، وكما إن دلالات التغيير قد لا تكون متقاربة في هذه الحالة أو غير متشابهه ، فتكون عملية التغيير خالية من متطلبات القبول المجتمعي الجمعي .

الجدلية الثانية : جدلية الرغبة الذاتية بالتغيير مع التأثير الدولي والإقليمي.

لطبيعة تكوين القوى السياسية في العراق ونوعية ارتباطاتها الخارجية ، دورا مهما في تحقيق رغبة التغيير، واحتمالات نجاحها ، فكلما كان التكوين ذاتيا ، وكلما كان الارتباط ذا عمق محلي ذاتي أو توافقي موضوعي متكافئ مع البعد الخارجي ، كلما كانت فرص التغيير اكبر، والعكس بالعكس ، إذ يكون التغيير متأرجح بين الرغبة الذاتية وبين طبيعة التأثير الإقليمي ،

إذا كان التكوين ذا طبيعة متداخلة بين المعطيات الداخلية والإقليمية ، وكان التأثير الإقليمي ذا حجم أكبر في طبيعة التكوين.

ومن هنا تظهر الجدلية الثانية أمام القوى السياسية العراقية ومساعيها لإحداث التغيير المرجو، وهذه الجدلية تظهر دلالاتها بظهور دلالات غياب تكامل رؤى القوى مع الذات وعلو التأثير الخارجي، باعتبار إن التأثير الإقليمي و/أو الدولي ، غالبا ما يسعى لتجسيد حقوقه ، أو لضمان مصالحه ، وهي مصالح غالبا ما تكون سلبية إذا ما جرت في ظل تباين القدرات الفعلية ، كما هو الحال بالوضع القائم في العراق فعلا ، إذ فقد قدراته الحقيقة على صعيد العراق ، أو حتى الفئة التي ينتمي لها ، ففقد فاعليته الإقليمية بمنطلقاته الذاتية الجمعية المجتمعي للعراق بشكل عام ، أو على مستوى فئته المحددة ، وعليه سيتراجع البعد الوظيفي للتغيير ، فيفقد التغيير واحدا من أهم اشتراطات قبوله ونجاحه.

الجدلية الثالثة : جدلية الرغبة بالتغيير مع تباين الأهداف .

العملية السياسية الجارية في العراق منذ الاحتلال الأمريكي ولحد ألان ،محكومة بتباينات متعددة الأشكال والمستويات ، وهذه الحقيقة يدركاها العاملون بها قبل المراقبين،[١١]، لذا لجأ المعنيون إلى مبدأ (التوافق) كسبيل للخروج مما هم فيه من مأزق ، ولكنهم نسوا إن مبدأ التوافق لا يصح في ظل الواقع العراقي القائم حاليا ، فالتوافق يحتاج لأرضية تقوم على توافق المنطلقات الفكرية وتماثل الأهداف ، بينما الواقع العراقي فتقر تماما لهذه الأرضية ، فلم تكن المنطلقات الفكرية موحدة أو متقاربة بين القوى السياسية ، ولم تكن الأوساط البيئية المجتمعية المفترضة للقوى السياسية متطابقة الأهداف ، بل بعضها متقاطع بشكل أو بأخر ،لذا فالعملية السياسية بمبدئها التوافقي لم تحظى بفاعلية حقيقية ، ولم تؤدي دورا ايجابيا أو توافقيا حقيقيا مطلقا ، فالأهداف متضادة ، والرغبة للتغيير اكتست بطبيعة الأهداف المختلفة، ومن الطبيعي أن تخضع عملية التغيير لهذه الجدلية التي تبدأ من تأثير الجدلية الثانية ، والتي أوصلت التغيير إلى انه لا يفي بالغرض المطلوب داخليا.

وفي هذه الجدلية يكون اختلاف أهداف التغيير للقوى السياسية العراقية ، مدعاة للشعور العام بغياب التكامل مع الذات العراقية الجمعية للمجتمع ، باعتبار إن القوى السياسية تدفع باتجاه التغيير الملائم مع أهدافها الفئوية ، ومع طبيعة ارتباطاتها الإقليمية ، أو

بالأحرى مع طبيعة تأثير القوى الإقليمية على الشأن العراقي وليس التفاعل معه ، لذا سيكون التغيير فاقدا لدلالاته على الصعيدين التسويقي والتطبيقي ، فنوعية الارتباط ، ودرجة الارتباط بالأهداف الفئوية ألضيقه ، تجعل عملية التسويق لا تحظى بالفاعلية اللازمة، كما أن إخفاقها في تحقيق الأهداف الجمعية المجتمعية ، إلى جانب دلالات الفائدة للقوى الإقليمية ، يجعل دلالات التطبيق تسير هي الأخرى إلى حيث الأطراف الإقليمية والانتماءات الفئوية ، الأمر الذي يدخل عملية التغيير في مأزق لا يمنع الآخرين من التفاعل الايجابي معه .

هذه الجدليات الثلاث تجعل التخطيط الاستراتيجي للأمن الوطني العراقي ، يعاني ببعديه من تقليص ممكنات نجاحه ، لفقدان التوافق اللازم عند المنطلقات الفكرية للتخطيط الاستراتيجي ، كما انه يجعل القائمين على التخطيط يسيرون على غير هدى واضح ، الأمر يحول دون القبول المجتمعي العام في العراق ، و يحول دون التعاون الإقليمي و/أو الدولي، لاسيما تلك التي لم ترغب التغيير ،انطلاقا من التشكك سلفا بآفاق التوجهات الإقليمية العراقية ، عندها لا يحظ التوجه العراقي قبولا أو رضا ، داخليا أو خارجيا .

٥-٢ : طبيعة البعد الفكري في الخطاب السياسي للدول حيال المنطقة .

تشير الدلالات كافة إلى أن معظم الدول في المنطقة أو خارجها – لاسيما تلك التي تمتلك مشاريع في المنطقة – ، تقرن تخطيطها الاستراتيجي بالوظيفة القيمية ، فمثلا الإدارات الأمريكية تسعى منذ انتهاء الحرب الباردة لتأكيد النموذج الليبرالي كنموذج قيمي عالمي ضمن فكرة مزعومة (نهاية التأريخ)[١٢]، وان حاولت الإدارات الأمريكية المتعاقبة الإشارة إلى التراجع عنها ، علما إن حقيقة هذه المحاولات هي خطوة صورية للقفز فوق حقيقة تراجع إمكانية تطبيق الفكرة ذاتها على الواقع الدولي ، لعدم توفر القبول والرضا حتى من الأطراف المساندة لها ، وليس لتغيير القناعة الأمريكية .

وكذلك الحال بالنسبة لإيران وعقيدتها المذهبية،بل حتى الأفكار الخاصة المستجدة كولاية الفقيه[١٣] ، فأنها تحاول إيجاد المواءمة بين معتقداتها وبين تخطيطها الاستراتيجي على المستويات الداخلية والخارجية ، في وقت لا تخفي حقيقة تقاطعاتها القيمية حتى مع بعض الفئات التي تتناظر معها بالانتماء المذهبي أو الفئوي، ومع هذا فإنها تؤسس جانب كبير من علاقاتها الإقليمية وتفاعلاتها على هذه الفكرة، وتسعى لتجاوز التقاطعات بإذكاء صور

التقارب المذهبي بشكل عام ، وعلى فكرة التقاطع ألقيمي المفترض مع الولايات المتحدة الأمريكية وتوجهاتها الإقليمية .

وبذلك استطاعت الإدارة الإيرانية من الحضور الفاعل في الشأن العراقي ، استنادا لطبيعة علاقاتها من بعض القوى السياسية العراقية الفاعلة منذ الاحتلال ، واستثمار أمنها للتماثل المذهبي ، وكذلك الموقف المعلن من الاحتلال الأمريكي وتقاطعاتهما المفترضة .

وأمام هذا الحضور الإيراني،جاء الموقف العراقي الرسمي ، جاء موقفهم أكثر من يوصف بالتماثل ، وخصوصا أطراف العملية السياسية المتوافقة مع إيران ، وهذا التماثل في حالة بقاء الثوابت القيمة الإيرانية شاخصة في تفاعلاتها مع العراق والمنطقة ، يجعل التخطيط الاستراتيجي العراقي، متضمنا قيما واردة على المجتمع العراقي الأمر الذي يجعل الوظيفة من التخطيط في محل جدل وتجاذب .

والكيان الصهيوني ليس ببعيد عن هذه الآلية ، إذ أن جميع تفاعلاته الدولية و الإقليمية تتأسس على الأبعاد والقيمة ، لاسيما الدينية كحتمية علو النموذج " الإسرائيلي" استنادا لفكرة (ارض الميعاد ، وشعب الله المختار)، وقد تجسدت علوية المصلحة "الإسرائيلية" في جميع سلوكياتها الإقليمية ولعل وموقفها الرسمي من الاحتلال الأمريكي واضح في هذا الشأن ، إذ يؤكد شمعون بيريز "أن الجهد الأمريكي لإزالة نظام صدام حسين هو لصالح إسرائيل السلام في الشرق الأوسط" (١٤).

فمن الثوابت القيمية للكيان الصهيوني ومن توافقه مع الاحتلال الأمريكي وما ترتب عليه داخل العراق وفي عموم المنطقة ، يتبلور جانب مهم من العلاقة الوظيفية للتخطيط الاستراتيجي "الإسرائيلي" حيال العراق والمنطقة ، وبالتالي يحاول الكيان إيجاد سبل يغير بها نمط الإدراك المتبادل بينه وبين العراق ، باعتبار ذلك أمر طبيعي كونه طرف إقليمي يسعى لسلام بالمنطقة يمنحه هامشا واسعا للتفاعل على المستويات كافه ، وهذا يتحقق عبر تغيير المدركات المتبادلة ، مع الأطراف الفاعلة في صراعه مع الأمتين العربية والإسلامية، والعراق كان لغاية ٢٠٠٣، هو واحد من بين هذه الأطراف .

لذا يحاول الكيان الصهيوني الظهور بموقف الراغب للتغيير في العراق دون أن يبدو له دورا واضحا تجنبا لمواقف متشددة محتمله ، وهذا هو سبب عدم مساهمتها في التحالف الدولي

ضد العراق مساهمة مباشرة علنية ، كما فعلت أطراف دولية وإقليمية وعربية ،واكتفت "إسرائيل" بمظهر المتخوف من خطر النظام العراقي، إلى جانب دعمها لأي عمل عسكري ضده، تماشيا مع المجتمع الدولي(١٥).

واستكملت موقفها بمساع غير عسكرية لضمان وجودها الفاعل ضمانا لمصالحها كمد ما يسمى ب "إقليم كردستان" في شمال العراق بالاستثمارات الاقتصادية أو خبرات تقنية في، كجزء من الحضور غير المثير، وخطوة من خطوات لاحقة مؤمله تضمن لها مزيدا من الحضور(١٦).

وأما هذه الحقائق ، يلاحظ خلو الدستور العراقي الحالي من موقف واضح حيال الكيان الصهيوني ، لذلك لم يدان النائب السابق (مثال الالوسي) عن زيارته للكيان الصهيوني،لعدم وجود نص دستوري يمنع زيارة العراقي للكيان الصهيوني .

أما الأطراف العربية ، فهي وان كانت متذبذبة في حقيقتها بين الظهور بمظهر المتمسك بالثوابت العربية أو الإسلامية ،والتوافق مع متغيرات النظام الدولي ، إلا إن التوافق مع الأبعاد القيمة الغربية الوافدة واضحة في مدركاتها وشاخصة في تخطيطها لاسيما في تسويقها إقليميا، هذا إلى جانب توافق ضمني أو تكييفي مع الوجود الصهيوني في فلسطين المحتلة ومع تصوراته للسلام والتعايش ، كما شكلت الإبعاد القيمية للأطراف الإقليمية غير العربية بثوابتها الضيقة المذهبية أو الطائفية ، هاجسا قيميا وامنيا عربيا انعكس ذلك على تعاملها مع العراق ، فغدت بعض القيم الهجينة ضمن الأبعاد القيمة للأطراف العربية للتعامل الإقليمي كالمذهبية والطائفية وان اختلفت دوافعها وتبريراتها .

مما تقدم يمكن تأكيد حقيقة مهمة مفادها أن للمتغير ألقيمي دور واضح في مدركات هذه الدول ، وفي تخطيطها الاستراتيجي سواء كمنطلقات أو ثوابت فكرية ، أو أهدافا قيميه خاصة بها ، وبالتالي فأن الجانب الأمني لن يكون بعيدا عن ذلك سواء بدلالات هواجسه أو بدلالاته الإجرائية ،فالتحالفات الأمنية أو التعاون الأمني الإقليمي بين بعض هده القوى ، سوف تعكس نوعية ثوابتهم القيمية ، ومدركاتهم السياسية والإستراتيجية.

هذه الحقيقة تلزم صانع القرار العراقي ، أن يدرك إن جانب كبير من تعامله مع الأطراف المختلفة ، إنما هي تفاعل بأبعاد قيمية قبل أن يكون تعاملا سياسيا أو غيره ، وان الجانب

الأمني متغيرا أساسيا في تفاعلاتها الإقليمية وعلاقاتها ، الأمر الذي يحتم على المفكر العراقي صانع القرار فيه أن يدركا أدوات هذا النوع من التفاعل عبر الاهتمام بالأبعاد القيمية للتخطيط الاستراتيجي على الصعيد الأمني .

سادسا : ما العمل ؟

وفي ظل هذا الواقع العراقي الداخلي وما ينطوي على جدليات ، والوضع الإقليمي وما يفرز من تحديات أمنية قيمية ، وبظل حقيقة التأثيرات الإقليمية المتبادلة ، ماذا يتوجب على العراق كي يحظى تخطيطه الاستراتيجي الأمني بالأبعاد والقيمية ؟ أو ماذا يتطلب من صانع القرار حتى يحقق جانب من المواءمة بين التخطيط الاستراتيجي للأمن الوطني العراقي والبعد ألقيمي الجمعي للمجتمع العراقي ؟

رغم إن الرأي الشخصي للباحث يؤكد أن تغيير كل ما ترتب عن الاحتلال الأمريكي من تشريعات ومؤسسات وآليات ، هو السبيل الأمثل للخروج من الوضع الذي وصفناه ، إلا انه يرى ثمة سبل ، قد تحمل هامشا ضعيفا للمعنيين بالشأن السياسي الرسمي في العراق ألان ، يمكن لهم من خلالها،استثمار البعد ألقيمي ايجابيا في التخطيط الاستراتيجي للأمن الوطني العراقي ، إذا ما أرادوا قبولا ايجابيا على الصعيدين الداخلي والإقليمي ،ويمكن تحديد نوعين من السبل ، بالتالي :

٦-١ : الحد الأدنى : وهو العمل على إيجاد ابسط أنواع التوافقات الوطنية الحقيقية من حيث الأهداف ، أو إيجاد مشتركات مصالح و/أو أهداف مقبولة تتجاوز الخلاف بقليل وتؤسس لمشتركات اكبر في ظل تباين الثوابت الفكرية داخليا، وتتماشى مع الأبعاد القيمية للاستراتيجيات الدولية والإقليمية في المنطقة ومن دون أن تكون تابعة لها ، وهذا السبيل يتطلب ما يلي :-

٦-١-١ : تقارب الثوابت الفكرية .

العملية السياسية الجارية منذ الاحتلال، تتكون من كتل سياسية متنوعة مختلفة ، يحمل كل منها أفكارا يتقاطع بعضها مع بعض ، وقد ازدادت الهوة بينها، لدرجة إن مساءلة احد أفرادها – لأي سبب – يعتبر استهداف لمكونه المذهبي أو الفئوي ،عليه لابد من السعي لإيجاد متقاربات بين المنطلقات الفكرية للكتل السياسية العراقية ، ويتم ذلك عن طريق :-

٦-١-١-١ : التركيز على المشتركات أو المتقارب من الأفكار طبيعيا ، واستبعاد ما يدلل على استئثار الخصوصية ، ففي العراق ميزة ايجابية يندر وجودها في البلدان الأخرى ، فتأريخ العراق قد ساهم في صناعته العراقيين بتجرد ملحوظ ، فصفحة صلاح الدين الأيوبي سطرت بقيم فوق الانتماءات الضيقة ، لذلك عد رمز جامع للقيم ، وثورة العشرين شارك بها العراقيون كافة ، ورموزها من البصرة وحتى جبال السليمانية ،وهناك حالات أخرى يمكن أن تدلل على ذلك ، وبالتالي فأن التركيز على المشتركات و المحافظة على هذه القيم وتأمينها ، حتى وان كانت لجماعة معينة ، هي في بعدها الوطني محافظة على قيم ومشتركات وطنية أوسع من مسماها الضيق .

٦-١-١-٢ : العمل على إيجاد آلية عملية تؤمن موازنة الاحتفاظ بالخصوصية في نطاقها المحلي أو انفتاحها ، ومن دون تمييز ، مع زيادة هامش الانتشار الأفقي الطبيعي للثقافات المحلية ، دون دعم تمايزي، أي ما يمكن إطلاق عليه ب (التسويق الذاتي)، وهو أن يترك المجال طبيعيا للثقافات المحلية أن تدلل على ذاتها ، دون توظيف المراكز الرسمية لممثلين هذه الثقافات ، توظيفا استئثاري ، وان تحظ كل الثقافات المجال المماثل دون تمييز، وهناك ضرورة عدم الانطلاق من الاختلاف ، كي لا تأتي الآلية مؤكدة للتباينات ، مثلا تبنى بنظام المحاصة على مستوى المعنيين بالأمن الوطني ،ولا حتى على مستوى التشريعات أو القرارات الأمنية ، التي تميل لصالح قيم جهة ما دون أخرى .

٦-١-٢ : مواءمة الأهداف القيمية .

ونعني بها إيجاد مواءمة للأهداف القيمية لمعظم الأطراف ، أو تأمينها بأي نسبة كانت قبل التطبيق العلمي للتخطيط وهذا يؤمن بدوره الاستعداد الأولي للتعامل الايجابي مع السلوك المرسوم وفق التخطيط الاستراتيجي المعتمد ، ولكي تؤمن المواءمة اللازمة ، يجب أن تكون شاملة على مستويين ، المستوى الداخلي ، وهو على مستويين أيضا ، مستوى أولي يتم البدء به بمواءمة الأهداف القيمية للأطراف العراقية وصولا للمستوى الثاني ، ويتم بلورة ذلك واقعيا عبر تشذيب القيم الضيقة صعودا لصالح القيم الوطنية المشتركة .

والمستوى الآخر ، مستوى إقليمي، ويتبلور عبر رسائل أولية عملية أو إعلامية جادة تتلمس الأطراف الإقليمية من خلالها الجوانب الودية في الخطاب الفكري العراقي ، والجوانب العملية لتأمين المواءمة اللازمة تتحقق عبر :-

٦-١-٢-١ : اعتماد مبدأ توازن المصالح إقليميا، وقوامه إدراك الأطراف العراقية بأن التقارب مع مصالح الأطراف الإقليمية أو التناغم معها لأيتم على حساب جهة ما ، وإذا الجانب العراقي لا يملك هامشا واسعا للتأثير ، فيمكن الآن اللجوء إلى رد الفعل كأسلوب للتأثير ، وهو الذي يقوم على إبداء رد الفعل انطلاقا من الثوابت القيمية الوطنية الجمعية ، على أساس الإدراك المسبق لقلة القدرات الذاتية أو لتوافق ضيق الأبعاد.

٦-١-٢-٢ : السعي لتأمين القبول الإقليمي ، القبول الإقليمي ضروريا لنجاح أي تخطيط ،إذ انه يؤمن البيئة الملائمة لتحقيق الأهداف ويقلص حالات التعارض ، كما يؤمن المساهمة الإقليمية لاكتمال الأهداف في بيئة ملائمة . وتأمين القبول الإقليمي يقوم على تأمين قناعتين هما ،الأولى ، تأمين موقف ايجابي حيال المنطلقات الفكرية للسلوك الأمني، وهو أن يدرك الآخرين ايجابية القيم الفكري العراقية وعدم تقاطعها مع ثوابتها القيمية ، ويتجسد مصداقية ذلك أو ايجابيته ، بتوافق الهواجس الأمنية ، وبنوعية الإجراءات المعتمدة ، ومن دلالات توافق الهواجس الأمنية هو تحديد ماهية العدو على الصعيد ألقيمي إقليميا.

والقناعة الثانية ، هو الطابع الودي للرسالة الفكرية ، وهذا الطابع يؤمن انسيابية وصول الرسالة دون إقحام أو فرض ، ويعتمد ذلك على الرغبة العراقية لتجاوز كل الخلافات الإقليمية ، وهذه الرغبة تتبلور عند الآخرين من خلال تجاوز العراقيون لخلافاتهم الداخلية ، وعدم ربط تلك الخلافات أو الحلول بأي خلاف إقليمي ، كما تتبلور هذه الرغبة عبر اعتماد الاتفاقات الإقليمية والدولية كآليات ،

٦-٢ : الحد الأعلى : ويتم في ظل إجراء تغيير جريء واضح ضمن الوضع القائم ، تغيير يدلل على رغبة للخروج من الإطار العقائدي الضيق ومن اشتراطات أنماط العلاقات التمايزية مع بعض القوى الإقليمية أو الدولية ،لتصحيح مسارات العمل، ضمن إطار ما يسمى بالعملية السياسية الجارية حاليا، ويشمل الحد الأعلى، نوعين من التغيير،هما :-

٦-٢-١ : تغير الترتيب التكويني للقوى السياسي، وهو تغير ضروري إذا ما أردوا توفير القبول الطوعي للأبعاد القيمية للتخطيط في مجالات الأمن الوطني ، باعتبار (الأنا) تتراجع لصالح الآخرين (الجمع) وهذا يتطلب بدوره ما يلي :-

٦-٢-١-١ : أبعاد الانتماء الفئوي ، أو المذهبي ، عن تكوينات القوى السياسية ، واعتماد الثوابت الوطنية الجمعية كأساس لمشروعيتها ، فمثلا القفز فوق الضوابط المذهبية إلى ضوابط إسلامية جامعة ، أو مغادرة الحاجات الاثنية العرقية التي تخص الشأن الذاتي للفئة أو العرق كأساس لحاجة العراق الجمعية (علاقة الجزء للكل)، واستبدالها بحاجات وطنية تعود بالفائدة على مكونات الشعب العراقي ضمن (علاقة الكل للجزء).

٦-٢-١-٢ : اعتماد المشاريع الوطنية ، في البرامج السياسية للقوى ، والابتعاد نهائيا عن المشاريع الفئوية ، وعدم إقحام بعض (المظالم) الفئوية بأي برنامج وطني أو مشروع ، مهما كانت الحجة .

٦-٢-١-٣ : إلغاء كافة التشريعات والمؤسسات الرسمية ، ذات الأبعاد الطائفية أو الفئوية .

٦-٢-١-٤ : تغيير طبيعة علاقات القوى السياسية بالأطراف الإقليمية و/أو الدولية ، واعتماد مصلحة الدولة العراقية أساسا في التفاعل الإقليمي ، وليس المصلحة الاثنية أو العرقية.

فمن تغليب الانتماء للثوابت القيمية المجتمعية الجمعية العراقية الوطنية ، ومن تغيير الارتباطات الإقليمية، ودلالاتها التفاعلية الايجابية ، يذهب التخطيط الاستراتيجي الأمني باتجاه الثوابت القيمية الجمعية ، ويمنح صانع القرار العراقي بعدا قيميا ايجابيا داخليا وإقليميا ، فيحصل على هامشا أوسع من المقبولية أو الرضا ، نتيجة لإدراك ايجابي يتبلور ، لغياب الهواجس الانحيازية أو التمايزية .

وقد يسأل سائل عن مدى إمكانية تحقق ذلك، في ظل تباين المنطلقات الفكرية للقوى السياسية العاملة في العراق منذ الاحتلال ولحد الآن؟ وهو سؤال يحمل في ثناياه قناعة باستبعاد إمكانية وجود هامشا لفعل عراقي وطني ضمن موضوع البحث، والباحث يضم

صوته لأصحاب هذا التساؤل الذين لا يرون ضوءا في نهاية النفق ، إلا انه كباحث يقترح ما يتوقعه ممكنا ، ويدع الخيار للآخرين التطبيق أو ما يروه مناسب .

لذا يرى الباحث أن من خلال تقارب الثوابت القيمية والفكرية ، ومن خلال إيجاد آلية تؤمن موازنة حقيقية بدالة وطنية داخليا ، ومن خلال مواءمة الأهداف إقليميا عبر توازن المصالح ،وتوافق الهواجس الأمنية ، وتأمين القبول الإقليمي ، يمكن للعراق العمل في ظل التباينات الداخلية والإقليمية .

الخاتمة :

من خلال ما تقدم يتبين هناك منطلقات فكرية للتخطيط الاستراتيجي، كما له غايات يرجوها القائمون عليه، بيد إن الوضع العراقي وبحكم المرحلة الحرجة التي يمر بها منذ الاحتلال ٢٠٠٣ ، وللتأثير الفاعل لمنظومات القيم الفرعية في تكوين القوى السياسية الفاعلة منذ الاحتلال ، ولدورها المؤثر في صيرورة الفعل العراقي الرسمي، من جانب ، ولعلو الخطاب الفكري ، للقوى الدولية و الإقليمية وأثره الواضح في الخطاب السياسي للقوى السياسية العراقية وسلوكهم السياسي الداخلي والإقليمي، من جانب آخر، فان المتغير ألقيمي يلعب دورا غير ايجابي في عملية التخطيط الاستراتيجي للأمن الوطني ، عليه فالباحث لم يتلمس دالة واقعية علمية لصواب الفرضية ، والباحث يرى ، إن الوضع العراقي قد لا يتحسن طالما المعنيون العراقيون لم يسعوا إلى تجاوز حقيقي لحالات التباين الفكري داخليا ، أو إلى تقليص حالات التصادم ألقيمي إقليميا ، ولم تجنبوا ظاهرة التوافق الانحيازي إقليميا تجنبا كاملا ، ولم يسعوا لتأمين القبول الأولي عند الآخرين على اقل تقدير، باعتباره محفزا واقعيا يؤسس لتوافقات إقليمية متوازنة وايجابية .

الهوامش :

١- انظر : محمد بن أبي بكر الرازي ، مختار الصحاح ، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٣ ،ص٢٣ .

٢ – انظر : أمين هويدي ، الصراع الإقليمي وعلاقته بالصراع العربي ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٤١/تموز ١٩٨٢.

٣ – انظر:محمد فتحي أمين، قاموس المصطلحات العسكرية، ط٢، إصدار المكتبة الوطنية، بغداد /١٩٨٢، ص٣٤٥.

٤– انظر : د. محمد نصر مهنا ، إدارة الأزمات والكوارث ،الإسكندرية، مطبعة المكتب الجامعي الحديث ،ط١ ٢٠٠٨،ص٢٤٣ .

* أحيانا يذهب البعض إلى إن القيم السلبية للنفس البشرية قد تكون حاضرة في سلوك بعض الإفراد ضمن مجتمعهم، الأمر الذي يستوجب عدم إهمالها أو تجاوزها ، فان الباحث يتفق مع هذا الحقيقة ألا انه ركز على القيم الايجابية باعتبار أنها الأكثر قبولا من المجتمع مقارنة مع القيم السلبية ، وان المجتمع عموما يميل إلى ذم هكذا قيم ويحجمها .

٥- انظر: كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة محمود، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٨٢ ، ص٣١.

٦ - انظر : محمد بوعيشة ، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة ، ط١ ، دار الجليل ، بيروت ، ١٩٩٩، ص١٩٨ .

** وهنا يقتضي الأمر التنويه إن الباحث لا يساند بالمطلق توجهات الجماعات , ولكنه يتتبع فاعلية التغيير المعتمدة فحسب ،

٧- انظر : د. مازن إسماعيل الرمضاني ، الأمن القومي في عالم متغير ، مجلة آفاق عربية ، بغداد ، العدد ٣/ ١٩٨٥، ص.٤٤

٨ – انظر : ميشيل فوكو ، الكلمات والأشياء ، ترجمة مطاع صفدي وآخرون ، مركز الإنماء القومي ، بيروت ، ١٩٩٠، ص٥٣ .

٩- انظر : د. محمود عبد الفضيل ، السياسة والفكر العربي بين الواقعية والوقوعية ، أو مدرسة الواقعية العربية الجديدة، جذورها وآفاقها ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، العدد ٧٣ تموز ١٩٩٣ ، ص٣٢.

١٠- انظر: ديباجة الدستور العراقي ، بغداد ،مطبعة الحكومة المركزية ،٢٠٠٥ . وكذلك انظر ، رينا سبر ونتا ، التحولات الدستورية في العراق / صفحات من تأريخ التطور الدستوري والسياسي في العراق ، ترجمة د.فالح الحمراني ، سوريا ، صفحات للدعاية والنشر ،٢٠١٢ ، ص١٥٣

١١ – انظر : أنتوني كور دسمان ، العراق...ما العمل ؟ مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٠٤ حزيران ٢٠٠٤ ، ص٦٣ . وكذلك انظر ، صحيفة الزمان ٢٠١١/٥/٣

١٢ – انظر : فرانسيس فوكوياما ، نهاية التأريخ والرجل الأخير ، تعريب وتعليق د.حسين الشيخ ، بيروت ، دار العلوم العربية، ١٩٩٣، ص٨٢.

١٣- انظر:حجت مرتجى ، التيارات السياسية في إيران اليوم ، البحرين ، مكتبة فخراوي ، ط١ ، ٢٠٠٢ ، ص١٢١ . وكذلك ، مصطفى الفيلالي ، الصحوة الدينية الإسلامية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ١٩٩٥ ، ص٩٢ .

١٤- انظر:

J . Mearsheimer and Stephen Walt , The Israel Lobby and U.S foreign policy, working paper, Number RWPO (011).Hp .ksgnots .Harvard .edu/Research Wrapper .nsf/index.13/3/2006.

١٥ – انظر : نواف الزرو ، حروب إسرائيل في العراق ، متطلبات ، حقائق ، وثائق ، مطابع الدستور التجارية ، عمان ، ٢٠٠٥ ، ص.١٣١

١٦- انظر: صقر أبو فخر ، على أنقاض بابل ، الدور الإسرائيلي في العراق ، مجلة الشرق الأوسط ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، بيروت ، العدد ١٢٦، صيف ٢٠٠٧، ص٧٤ وبعدها .